

مدى حاجة الدول العربية إلى التنسيق الضريبي بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية

The Extent to Which Arab Countries Need Tax Coordination in Such a Way That Would Contribute to Achieving Sustainable Economic Development

حماده خير محمود*

الملخص

في ظل ما يعيشه العالم الآن من جائحة كورونا (كوفيد-19) ينبئ العالم بحدوث كثير من المتغيرات الاقتصادية لذا يتوجب على الدول العربية التنسيق الضريبي فيما بينها من أجل إيجاد مواد مالية تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية. فبدلاً من أن تلجأ الدول إلى المنافسة الضريبية وتبدأ كل دولة في العمل على سياسة جذب المستثمرين وتحديث النظم الضريبية بها دون مراعاة للدول الأخرى وخاصة المجاورة، لا بد أن تبدأ الدول وخاصة دول الجوار أو الدول التي تربطها ببعضها روابط قومية في اللجوء إلى التنسيق الضريبي، من أجل استعادة هذه التكتلات والسعي نحو التنمية الاقتصادية بتعزيز الإيرادات الضريبية وتسعى الدراسة إلى إبراز الكيفية التي يتم بها التنسيق الضريبي بين الدول.

الكلمات الدالة: الضريبة، التنسيق الضريبي، القيمة المضافة، ضريبة الدخل، التنمية الاقتصادية، الإيرادات الضريبية.

Abstract

In light of what the world is experiencing now from the Corona pandemic (Covid-19), the world predicts the occurrence of many economic changes, so Arab countries must coordinate taxation among themselves in order to find financial support that would help them achieve economic development. Instead of resorting to tax competition and working on the policy of attracting investors and updating their tax systems without taking into account other countries, especially neighboring countries, countries, especially neighboring countries or countries linked by some national ties, should begin to resort to tax coordination, in order to benefit from these blocs and strive towards economic development by enhancing tax revenues. The study seeks to highlight how tax coordination takes place between countries.

Keywords: Tax, Tax Coordination, Added Value, Income Tax, Economic Development, Tax Revenue.

المقدمة

في ظل ما يعيشه العالم الآن من جائحة كورونا (كوفيد2019) وما حدث من متغيرات مثل انغلاق ثقب طبقة الأوزون نتيجة لتوقف العالم عن كثير من الأضرار التي كان يسببها التلوث والاستخدامات الخاطئة والضارة بالبيئة، يتنبأ العالم أيضا بحدوث كثير من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية منها، التنبؤ بانتهاء دول وظهور دول أخرى وانهايار تكتلات وظهور تكتلات أخرى، كذلك الحال في السياسات الضريبية سوف يحدث تغيرات كبيرة فالعالم بعد كورونا، إما أن يقترب بعضه من بعضا وتلجأ كل دولة إلى العزلة على نفسها وتبدأ في ترتيب أولوياتها بعيدا عن انتظار المساعدة من الآخرين، كذلك من ناحية السياسات الضريبية إما أن تلجأ الدول إلى المنافسة الضريبية وتبدأ كل دولة في العمل على سياسة جذب المستثمرين وتحديث النظم الضريبية بها دون مراعاة للدول الأخرى وخاصة المجاورة، وإما أن تبدأ الدول وخاصة دول الجوار أو الدول التي تربطها ببعض روابط قومية في اللجوء إلىالتنسيق الضريبي، من أجل استفادة هذه التكتلات والسعي نحو التنمية الاقتصادية بتعزيز الإيرادات الضريبية، مما دفعني إلى البحث حول مدى حاجة الدول العربية للتنسيق الضريبي بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات الحالية، والأزمة التي يمر بها العالم، من أزمة كورونا، وتذبذب أسعار وانخفاض أسعار النفط العالمية.

أهمية الموضوع

تأتي أهمية البحث لما تمثله الضرائب من مورد هام تعتمد عليه كثير من الدول لتغطية جانب كبير من النفقات العامة، كذلك تظهر أهمية التنسيق الضريبي بين البلدان العربية بهدف إزالة أوجه الاختلاف بين النظم والشريعات الضريبية، حتى تصبح متناسقة ومنسجمة في حين تبقى تبحث عن زيادة لتحقيق اندماج أفضل في الاقتصاد العربي الذي هو جزء من الاقتصاد العالمي، عبر التنسيق الضريبي لما له من أثر فعال في التنمية الاقتصادية نتيجة زيادة الحصيلة الضريبية وبصفتها موردا مهما للدول.

إشكالية الموضوع

تتمثل إشكالية البحث موضوع الدراسة في التساؤل الآتي:

كيف يمكن للدول العربية التنسيق الضريبي فيما بينها، خاصة في ظل المتغيرات المتوقعة التي سيشهدها العالم بعد أزمة كورونا؟

منهج البحث

سوف نتبع المنهج التحليلي والمقارن في الدراسة عبر تحليل التشريعات الضريبية والتشريعات المقارنة وكذلك سبل الوصول إلى أفضل السياسات الضريبية للتنسيق الضريبي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

تقسيم خطة البحث

سوف يتم تناول موضوع الدراسة من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث

تمهيد: مفهوم الضريبة

المبحث الأول: مفهوم وأساليب وأهداف التنسيق الضريبي

المطلب الأول: مفهوم التنسيق الضريبي

المطلب الثاني: أساليب التنسيق الضريبي

المطلب الثالث: أهداف التنسيق الضريبي

المبحث الثاني: وضع التنسيق الضريبي بين الدول العربية

المطلب الأول: التنسيق الضريبي العربي في ظل المتغيرات الحالية

المطلب الثاني: آليات تحقيق التنسيق الضريبي العربي بما يسهم في التنمية الاقتصادية

تمهيد: مفهوم الضريبة

تعتبر الضريبة من أهم مصادر الخزنة العامة في كافة النظم سواء في ذلك الدول المتقدمة أو الدول النامية حيث تعتمد عليها الدول لتحقيق أهداف مالية وغير مالية والنظام الضريبي هو المرآة التي تعكس فلسفة المجتمع وما يسوده من قيم من بينها الانتماء الوطني والعدالة الاجتماعية والضريبة وتقوم مقومات العدالة الضريبية على عدالة توزيع الأعباء العامة على المواطنين والمساواة بينهم أمام القانون وسوف نتناول في هذا المطلب تعريف الضريبة اللغوي والاصطلاحي

أولاً: التعريف اللغوي

الضريبة: بمعنى ما يفرض على الملك والعمل والدخل للدولة وكانت قديماً تعني ما يؤديه العبد إلى سيده من الخراج المقرر عليه واسمها ضريبة وجمعها ضرائب⁽¹⁾

ثانياً: التعريف الاصطلاحي:

تعدد مفهوم الضريبة على مر العصور من وجهة نظر الفقهاء فقد قيل إن الضريبة مبلغ من المال تحصله الدولة جبراً أو بصفة نهائية من الأفراد دون مقابل لتحقيق منفعة عامة عن طريق القيام بالخدمات الملقاة على عاتقها، ولقد عرفت الضريبة بأنها ضريبة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة بصفة نهائية دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل ذلك⁽²⁾ وعرفها بعض الباحثين بأنها مبلغ من المال تفرضه السلطة العامة على الممولين بحسب مقدرتهم التكليفية وبصفة نهائية⁽³⁾ ولقد أشارت المحكمة الدستورية العليا إلى أن الضريبة هي فريضة مالية يلتزم الشخص بأدائها مساهمة منه في التكاليف والأعباء والخدمات العامة، وقدنظم الدستور أحكامها العامة وأهدافها وحدد السلطة التي تملك تقريرها بما نص عليه في المواد 38، 61، 119 منه⁽⁴⁾.

وكذلك ذهبت المحكمة الدستورية العليا إلى أن الضريبة بمعناها المتعارف عليه فريضة إلزامية يدفعها الشخص جبراً إلى الدولة مساهمة منه في التكاليف والأعباء والخدمات العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل أدائها⁽⁵⁾ وذهبت محكمة النقض إلى أن الضريبة فريضة مالية تقضيها الدولة جبراً من المكلفين بأدائها دون أن يعود عليهم نفع ارتباطها بمقدراتهم التكليفية لا بما يعود عليهم من فائدة الرسم مناط استحقاقه نشاط خاص أتاه الشخص

(1) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، لسان العرب، بيروت، ط 1، ج 4، 1997، ص 557

(2) د. زين العابدين نصر: مبادئ علم المالية، جامعة عين شمس طبعة 2002، 2001، ص 184.

(3) L.-Phillipe, Le droit financier, 3^{ème} éd., Cujas, p.320 Editeur : Cujas; 6^e édition; Parution : 01/2000

(4) المحكمة الدستورية العليا الدعوى رقم 6 لسنة 1 قضائية دستورية جلسة 1981/5/9.

(5) الدعوى رقم 33 لسنة 16 قضائية دستورية جلسة 1996/2/3.

العام وإن لم يكن بمقدار تكلفته⁽¹⁾ ولقد عرفها الفقيه الفرنسي JESSE الضريبة بأنها استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة، كما عرفها الأستاذ MELE بشكل أوسع وأعم وأشمل بأنها استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التكلفة بطريقة نهائية بلا مقابل، بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق دخل للدولة⁽²⁾. ومن جملة التعريفات السابقة نرى **من جانبنا** أن هذا التعريف يعد تعريفا جامعا شاملا لمعنى الضريبة لاحتوائه على خصائص الضريبة التي تميزها عن غيرها من موارد الدولة فهو يشمل خصائص الضريبة من حيث الالتزام حيث إنها فريضة مالية وتحتوي على عنصر الإجبار الذي يظهر عن طريق ممارسة الدولة لسلطتها وإبراز سيادتها وأنها تؤدي بصفة نهائية ولا تهدف إلى تحقيق نفع خاص لدافعها لذلك فإن هذا التعريف شمل كلخصائص الضريبة⁽³⁾ وعرفها آخر بأنها أداء مالي مطلوب من الممولين حسب قدراتهم التكلفة بواسطة السلطة العامة وبدون مقابل محدد⁽⁴⁾ وعرفها آخر بأنها اقتطاع مالي يجب على الممولين عن طريق السلطة العامة بدون مقابل من أجل تغطية النفقات العامة⁽⁵⁾

المبحث الأول

مفهوم وأساليب وأهداف التنسيق الضريبي

يكتسب التنسيق الضريبي أهمية قصوى نظرا لما ينتج عنه من آثار إيجابية على الاقتصاد ولذلك سوف نتناول هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم التنسيق الضريبي

المطلب الثاني: أساليب التنسيق الضريبي

المطلب الثالث: أهداف التنسيق الضريبي

المطلب الأول

مفهوم التنسيق الضريبي

يقوم التنسيق الضريبي بين الدول على إزالة أهم أوجه الخلاف بين النظم والتشريعات الضريبية، بحيث تصبح متناغمة ومتناسقة ومتقاربة، في مختلف المجالات الضريبية، ومن أهمها: قواعد تحديد الواقعة المنشئة للضريبة، وأحوال وشروط منح الإعفاءات الضريبية، ومعدلات أو أسعار الضريبة، وذلك بهدف ضمان حياد الضريبة تجاه التجارة الدولية لدول التكامل، ومنع المعوقات التي تحول دون الانتقال الحر للأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء⁽⁶⁾.

⁽⁶⁾ الطعن رقم 509 لسنة 75ق- جلسة 2007/2/26 الطعن رقم 558 لسنة 73 ق جلسة الاثنين 2010/1/11، الطعن رقم 16040 لسنة 75 ق جلسة الاثنين، 2012/2/13، الطعن رقم 1675 لسنة 75 جلسة الثلاثاء جلسة 2010/3/23.

⁽²⁾ د خالد شحاته الطيب وآخرون، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية -عمان 2005، ص 145.

⁽³⁾ في ذات المعنى الدكتور مجدي محمد علي: الموسوعة في جرائم التهريب الضريبي، مكتبة شادي، الطبعة الأولى، 2008، ص 4.

⁽⁴⁾ P. Beltame, La fiscalité en France. 6^{ème} éd., Hachette, 1998, p.12

⁽¹⁰⁾ P.-M. Gaudemet, Précis des finances publics, 2^{ème} Tome, Montchrestien, 1970, P.82.

⁽⁶⁾ د. رمضان صديق: نظرية التنسيق الضريبي ومدى امكانية تطبيقها في واقع النظم الضريبية العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية مجلد 05، العدد: 01، ديسمبر 2002، الكويت، ص: 1

وعليه فإن التنسيق الضريبي يمثل مجموعة القواعد والاتفاقيات والتعاقدات التي تبرم بين عدد من الدول فيما بينهم أو بين عدد من الدول ومجموعة من المستثمرين حول شروط المعاملة الضريبية والحوافز الضريبية لدول ومستثمري أطراف الاتفاقية خلال فترة محددة قابلة للتجديد وتهدف تلك الاتفاقيات تحديداً إلى تنمية الاستثمارات المشتركة وترقية التجارة البينية لصالح الأطراف المعنية⁽¹⁾ وفي مفهوم آخر للتنسيق الضريبي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تخليص الضريبة من آثارها غير الملائمة لتنمية العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية ومحاولة خلق ظروف مشابهة لتلك التي توجد في اقتصاد موحد تسوده المنافسة مما يساعد على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد⁽²⁾ ومن التعريفات السابقة نستنتج أن التنسيق الضريبي يتضمن ما يلي:

- تعديلات جزئية وتدرجية لأنظمة الضريبة الوطنية المختلفة، وذلك في ضوء اختلاف الهياكل والأعباء الضريبية، واختلاف توزيع هذه الأعباء بين ضرائب مباشرة وغير مباشرة.

- يهدف التنسيق الضريبي بالعمل على تساوي الأعباء الضريبية بين الدول الأعضاء، وعلى تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين وتجنب الازدواج الضريبي وإزالة كافة العقبات والحوافز الضريبية التي يمكن أن تحد من المنافسة بين الدول⁽³⁾.

المطلب الثاني

أساليب التنسيق الضريبي

هنالك عدة أساليب للتنسيق الضريبي يمكن للدول الأعضاء في التكامل الاستعانة بها من أجل تحقيق أهدافها، قد تختلف باختلاف الضريبة المطلوب تنسيقها، هل هي من الضرائب المباشرة وأهمها الضرائب على الدخل أو من الضرائب غير المباشرة وهي الضرائب على المبيعات أو الضريبة على القيمة المضافة، فتتنسق ضرائب الإنفاق يتطلب الاتفاق على أنظمتها، أما تنسيق ضرائب الدخل فلا يتطلب توحيد مبادئ توزيع الاختصاص الضريبي، ولا يتطلب تماثل أنظمة الخصم والتخفيض من أجل تحديد الأرباح الخاضعة لها، بل يكفي تناسقها لضبط أثرها بين تلك الدول ومن ثم العمل على تنسيقها بتبني أسلوب منح الدولة العضو حق فرضها على الدخل التي تنشأ فيها دون الأخذ بمبدأ الإقامة أو الجنسية على هذا النوع من الضرائب، وفي سياق أساليب التنسيق الكلية يمكن التمييز بين نوعين من الأساليب وسوف نتناول ذلك من خلال تقسيم هذا المطلب إلى فرعين.

الفرع الأول: أساليب تنسيق الضرائب المباشرة

الفرع الثاني: أساليب تنسيق الضرائب غير المباشرة

(1) فريد النجار،: الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي مؤسسات شباب الجامعة الإسكندرية مصر، 2000، ص: 81.

(2) ديونس أحمد البطريق: السياسات الدولية في المالية العامة، دار الجامعة الحديثة، الإسكندرية، مصر، ط2، 2002، ص33

(3) د عزوز علي: آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد، 8، سنة 2012، ص 2

الفرع الأول

أساليب تنسيق الضرائب المباشرة (أساليب تنسيق الضرائب على الدخل)

من المعلوم أن الضرائب على الدخل تفرض وفق أحد مبدئين رئيسين، المبدأ الأول هو مبدأ الإقليمية الذي يعطي الحق لدولة مصدر الدخل فيها فرض الضريبة على الممولين، أيا كانت جنسياتهم، وتطبقه الدول المستوردة لروؤس الأموال، كمصر، أما المبدأ الثاني فهو مبدأ الإقامة أو عالمية الإيراد الذي يمنح الدولة التي يقيم فيها الحق في فرض الضريبة على جميع دخله أيا كانت الدولة مصدر هذه الدخول، ويطبق هذا المبدأ غالبا الدول المصدرة لروؤس الأموال كالولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾. يقتضى هذا الأسلوب توحيد النظم والتشريعات الضريبية جميع القواعد الفنية التي تحكمها وجميع الضرائب التي يتألف منها الهيكل الضريبي في الدول الأعضاء لتظهر كأنها نظام أو تشريع ضريبي واحد.

أولاً : أسلوب دولة المنشأ: (مبدأ الإقليمية)

ويعني خضوع الدخل المكتسب لضريبة الدولة التي نشأ فيها بغض النظر عن دولة إقامة المكلّف أو جنسيته، وأياً كان مكان استخدامه، مما يعني أن تصدير هذا الدخل إلى دول أخرى غير الدولة التي نشأ فيها لا يغير من المعاملة الضريبية له ومن ثم يفترض إعفاؤه من ضريبة دولة الإقامة أو الجنسية عند تصديره إليها بعد اكتسابه، لذلك فإن هذا المبدأ يحقق حيادية التصدير سواء كانت الصادرات منتجات أو رأس مال، وقد التزمت الدول الأوروبية بهذا الأسلوب في الضرائب المباشرة لأنه يضمن حيادية مواقع الإنتاج، فالإتفاق على هذا الأسلوب بين الدول الأعضاء يؤدي إلى منع الازدواج الضريبي فيما بينها من دون الحاجة إلى إتفاقيات لذلك، وهذا ما جعله أسلوباً مناسباً للضرائب المباشرة.

ثانياً : أسلوب دولة الإقامة: ويعني هذا الأسلوب خضوع الدخل المكتسب لضريبة دولة إقامة المكلّف بغض النظر عن مكان اكتساب الدخل، أي أن الدخل المكتسب في مكان الإقامة يخضع للضريبة نفسها سواء اشتق من المنتجات المبيعة في الداخل أو المصدرة إلى الأسواق الخارجية أو اشتق من رأس مال مستثمر في الداخل أو مصدر إلى الخارج، لذلك فإن هذا المبدأ يحقق حيادية الاستيراد سواء كانت المستوردات منتجات أو رأس مال.

يمكن الإشارة في هذا المجال إلى أن حجم المنافع الاقتصادية لأسلوب دولة المنشأ يكون أكبر في الدول ذات الاقتصاد الكبير مقارنة بالدول ذات الاقتصاد الأصغر، لتوسع إمكانية الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول الأولى أكثر منها في الثانية، كما أوضح الاقتصادي Dosser عام 1967 في معرض تحليله للأثار الاقتصادية لعملية التنسيق الضريبي بين دول السوق الأوروبية المشتركة، أن أسلوب دولة المنشأ يحقق حيادية مواقع الإنتاج، أما أسلوب دولة الاستهلاك فإنه يحقق حيادية مواقع الاستهلاك، ولكن مستوى المعدلات المنسقة بين الدول هو الذي يحدد أثرها في كمية الإنتاج الكلية على مستوى دول التكامل كتلة واحدة مع بقية دول العالم، فإذا انخفضت تلك المستويات عما كانت عليه قبل القيام بعملية التنسيق فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج ضمن دول التكامل، وإذا ارتفعت عما كانت عليه قبل القيام بعملية التنسيق فإنها تنقص من كمية الإنتاج بغض النظر عن الأسلوب الذي اتخذته لتنسيق ضرائبها، وهذا ما يؤكد أن تنسيق الضرائب في الدول العربية، باعتبارها دولاً نامية، يجب أن يؤدي إلى تخفيض مستويات معدلاتها بالدرجة الأولى ليعمل على زيادة الإنتاج فيها.

(1) د. رمضان صديق: نظرية التنسيق الضريبي ومدى إمكانية تطبيقها في واقع النظم الضريبية العربية، مرجع سابق، ص 9

الفرع الثاني

أساليب تنسيق الضرائب غير المباشرة

تقرض الضرائب غير المباشرة على واقعة استخدام الدخل أو رؤوس المال مثل الضرائب الجمركية والضريبة على المبيعات والضريبة على القيمة المضافة وبالتالي فإنه يمكن أن يقع الازدواج الضريبي على السلعة ولا تصح اتفاقية تجنب الضريبي التي تطبق على ضريبة الدخل في مجال الضرائب غير المباشرة وعليه فإن الأفضل هو الالتجاء إلى التنسيق الضريبي في مجال الضرائب غير المباشرة، واتباع أحد المبدئين الأساسيين، وهما مبدأ دولة المصدر ومبدأ دولة المقصد⁽¹⁾.

أولاً: أسلوب دولة المصدر أو المنشأ **Origin Approach**:

يؤدي تطبيق هذا المبدأ إلخضوع المنتج لضريبة الدولة التي أنتج فيها أيأ كان مكان استهلاكه، وذلك للصعوبات العملية في تطبيق هذا المبدأ في الضرائب غير المباشرة، وباعتبار أن دولة الاستهلاك هي الأكثر قدرة على تحديد نوع ومعدل الضرائب غير المباشرة التي تتفق وظروفها الداخلية، ومع اختلاف ظروف الإنتاج والهيكل الاقتصادية بين الدول الأعضاء الذي يؤثر في مدى إمكانية نقل عبء الضريبة، وصعوبة قياس مقدار ما تم نقله منها كي يمكن خصمه عند تصدير المنتج، مما يؤثر سلباً في حرية المنافسة فيما بينها، فالصعوبات السابقة تجعله غير صالح لهذا النوع من الضرائب.

ثانياً: أسلوب دولة المقصد أو دولة الاستهلاك:

يعني هذا الأسلوب خضوع المنتج لضريبة الدولة التي يُستهلك فيها، لا لضريبة الدولة التي أنتجته، مما يستدعي خصم جميع الضرائب التي يتحملها المنتج عند تصديره من دولة الإنتاج إلى دولة الاستهلاك، ليخضع بعد ذلك لضرائب هذه الدولة من أجل ضمان المساواة في المعاملة الضريبية بينه وبين المنتج المستورد. وهذا يجعله صالحاً للضرائب غير المباشرة دون المباشرة؛ لأنها الأكثر انعكاساً على مستوى أسعار المنتجات بين الدول، فهو يعمل على ضمان مساواة العبء الضريبي بين المنتجات بغض النظر عن مكان إنتاجها، مما يضمن حرية انتقالها بين الدول الأعضاء بسهولة وسرعة أكبر، ولضمان أكبر قدر من المساواة في هذا العبء تم الاتفاق على تطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة في السوق الأوروبية المشتركة، لأنها أفضل ضريبة داخلية غير مباشرة يمكن أن تحقق تلك المساواة بين أقرانها، فهي ذات أساليب واضحة في حساب الضرائب على الصادرات تسمح بإعمال مبدأ رد الضرائب المدفوعة عنها، وهي الوحيدة التي تسمح بخصم كامل الضريبة على المنتج عند تصديره، فتمنع أي تراكم ضريبي في عبئها بين دولتي الإنتاج والاستهلاك عبر تطبيقها للمعدل الصفري في هذه الحالة وسعة نطاق الخصم فيها، وتسمح من ثم باتساق ذلك العبء بين دولها عند تنسيقها.

(1)د. محمد عباس محرز،التجانس الضريبي الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغاربة العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، العدد 2، ماي، 2005، ص 118 : 119

المطلب الثالث

أهداف التنسيق الضريبي

يعد التنسيق الضريبي وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف، وهذه الأهداف يحددها نوع التعاون أو التكامل الاقتصادي القائم ودرجة التكامل التي تعمل الدول على تحقيقها في التكتلات الاقتصادية المختلفة، كما تختلف أهداف تنسيق كل ضريبة عن أهداف تنسيق الضريبة الأخرى، فهدف تنسيق ضريبة الشركات مختلف عن تنسيق الضرائب غير المباشرة، وتختلف في كل منها وفق الأفق الزمني بين المدى القريب والبعيد كما في هدف تنمية الاستثمارات الدولية فيها، ويمكن القول إن أهداف التنسيق الضريبي الشامل كثيرة ومتعددة أهمها ما يلي:⁽¹⁾

1. تحسين المناخ الاستثماري من أجل توطين رأس المال المحلي، ومن ثم تنمية الاستثمارات الدولية، عبر تجنبها الازدواج الضريبي بين دولة المستثمر والمستثمر فيها وتخفيض معدلات الضرائب المفروضة عليها وإعطاء المستثمرين الحوافز الضريبية اللازمة لجذب الاستثمارات التي تؤثر مباشرة في تنمية الدول الأعضاء.
2. توزيع الاستثمارات الوافدة إليها، كل وفق الفجوة الاستثمارية التي يعاني منها، عبر الاتفاق على الحوافز المعطاة لها في كل دولة من الدول الأعضاء لمنع المنافسة الضريبية وتقريب مستويات التنمية بين الدول الأعضاء.
3. المساعدة على إقامة مشروعات مشتركة بين الدول الأعضاء عبر المزايا والمنح والتسهيلات التي يمكن أن يعطيها لتلك المشروعات، وخاصة الإنتاجية منها.
4. تسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال بين الدول عن طريق إلغاء الحواجز الضريبية، كالأزدواج الضريبي، أو تحقيق حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال من خلال تشابه أو تقارب الأنظمة والقواعد الفنية في الدول الأعضاء، ولاسيما معدلات الضريبة والإعفاءات والأوعية الضريبية وغيرها، وتسهيل عملية انتقال الأشخاص فيما بينها.
5. تحقيق الممارسة الفعلية لحرية انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، عبر التحقيق التدريجي للمساواة في العبء الضريبي على السلع والخدمات المنتجة والمتداولة فيها.
6. المساعدة على تعبئة الموارد المالية في الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤدي إلى تطوير أداء الأجهزة الضريبية فيها ويرفع من كفاءتها؛ لأنه يقلل من إمكانية التهرب الضريبي بين الدول الأعضاء.
7. يعد التنسيق الضريبي أحد الوسائل الموجهة للإصلاح الضريبي المرغوب فيه في الدول الأعضاء.
8. يعد التنسيق الضريبي أحد وسائل تنسيق السياسات النقدية وله علاقة وثيقة بالتعاون المالي بين الدول الأعضاء.

ولكي يحقق التنسيق الضريبي أهدافه، يجب أن يحقق قدرًا من الوفورات الاقتصادية في دوله، أي يجب أن تكون تكلفة التنسيق الضريبي أقل من المكاسب التي يحققها خلال فترة محددة، لذلك يجب التحقق من المكاسب المتوقعة منه في تلك الفترة وتقويمه على أساسها، ويجب أن تبقى هذه العملية مستمرة لتطوير عملية التنسيق الضريبي وضمان فاعليتها لتحقيق الرفاهية الاقتصادية على مستوى الدول الأعضاء في السوق وعلى مستوى منطقة السوق كتلة واحدة.

(1) د. محمد خير العكام، التنسيق الضريبي العربي، الموسوعة العربية موقع الإنترنت <http://arab-ency.com.sy/law/detail/164893>

عناصر نجاح التنسيق الضريبي

- لتحقيق التنسيق الضريبي لابد من توافر مجموعة من العناصر نجملها فيما يلي (1) :
- 1- بناء قاعدة بيانات للاستثمارات والتنسيق الضريبي
 - 2- ضرورة وضع الأهداف الآنية والطويلة الأجل بوضوح
 - 3- توافر مراكز لدعم قرارات الاستثمار وقرارات التنسيق الضريبي
 - 4- مرونة في برنامج التنسيق الضريبي ليتواءم والمؤثرات الدولية والمحلية
 - 5- وجود نظام للتخطيط والبرمجة والموازنات التقديرية
 - 6- توفر نظام معلومات إدارية للتنسيق الضريبي
 - 7- تطبيق أدوات جديدة للاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الأوراق المالية

المبحث الثاني

وضع التنسيق الضريبي بين الدول العربية

بعد أن استعرضنا مفهوم التنسيق الضريبي وأساليب التنسيق الضريبي وأهداف التنسيق الضريبي، بات علينا دراسة ما مدى حاجة الدول العربية في الوقت الحالي إلى التنسيق فيما بينها، وما مدتها تأثير هذا التنسيق على الدول العربية؟ سوف نتناول هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى مطلبين :

المطلب الأول: التنسيق الضريبي العربي في ظل المتغيرات الحالية

المطلب الثاني: آليات تحقيق التنسيق الضريبي العربي بما يسهم في التنمية الاقتصادية

المطلب الأول

التنسيق الضريبي العربي في ظل المتغيرات الحالية

يتجه العالم إلى التغيير المتوقع بعد انتهاء أزمة فيروس كورونا، كوفيد 19 وعلى سياسات الدول المالية الاستعداد لذلك ومن أدوات السياسة المالية المهمة هي الضرائب، في أوقات الجوائح، يصبح دور سياسة المالية العامة أساسياً في إنقاذ الأرواح وحماية المواطنين. وينبغي أن تقوم الحكومات بكل ما تقتضيه مواجهة الجائحة، لكن عليها أن تتأكد من توثيق التكاليف. وقد اتخذت البلدان حتى الآن إجراءات على صعيد المالية ومع انحسار الجائحة وانتفاء "الإغلاق العام الكبير"، قد يصبح التحفيز المالي الذي يقدم على نطاق واسع بتنسيق عالمي أداة فعالة لتعزيز التعافي. ويؤدي التنسيق إلى تدعيم فعالية إجراءات السياسة ولكن، في الوقت نفسه، يتعين أن يراعي الفروق المختلفة بين البلدان، ولا سيما في قدراتها التمويلية. فوجود الدول فرادى في ظل هذه المتغيرات التي أحدثتها أزمة كورونا (كوفيد 19) مسألة لا يؤمن عواقبها حيث المخاطر أكبر من أن تتحملها دولة واحدة مهما كان اقتصادها وإمكانيتها هي الولايات المتحدة رغم عظمة اقتصادها وقوته لم تستطع المقاومة تجاه هذا الفيروسات الفتاكة وكذلك

(1) العاقر جمال الدين: التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، سنة 2009-2008، ص

إيطاليا وألمانيا رغم مواردها الصحية والطبية، لذا لا ملجأ إلا التكتلات الدولية والإقليمية لتماسك الدول وتقديمها اقتصادياً.

وقد أدت الجائحة و"الإغلاق العام الكبير" المصاحب لها إلى زيادة الدين والعجز بأكثر مما حدث أثناء الأزمة المالية العالمية. ومع انحسار الجائحة وتعافي الاقتصاد في عام 2021، من المتوقع أن تستقر نسب الدين العام عند مستويات جديدة أعلى. وإذا تحقق السيناريو المعاكس الذي أورده تقرير آفاق الاقتصاد العالمي⁽¹⁾، فإن مستويات الدين ستكون أعلى من ذلك وديناميكية الدين أكثر سلبية. ونحن لا نعلم ما يكفي للتنبؤ بتوقيت التعافي النهائي وظروفه. ولكن ما يعنيه ذلك لصناع السياسات في أوقات الطوارئ أن عليهم القيام بكل يتطلبه الأمر لتحقيق التعافي، مع التأكد من أن توثيق التكاليف العامة تعادل حوالي 8 تريليونات دولار أمريكي لاحتواء الجائحة وأضرارها على الاقتصاد⁽²⁾ من كل ما سبق يتبين لنا أن الدول العربية فأمرس الحاجة إلى التنسيق الضريبي العربي بما يسهم في التنمية الاقتصادية في الفترة القادمة.

المطلب الثاني

آليات تحقيق التنسيق الضريبي العربي بما يسهم في التنمية الاقتصادية

لضمان نجاح التنسيق الضريبي ولتحقيق الغاية المرجوة من واره ذلك التنسيق الضريبي لكي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية لأبد من العمل علنا تهايين، لذلك سوف نتناول هذا المطلب من خلال تقسيمه إلى فرعين.

الفرع الأول: على المستوى الداخلي

الفرع الثاني: على المستوى الإقليمي

الفرع الأول

على المستوى الداخلي

لأبد أن يحدث تطوير في الهيكل الضريبي الداخلي لكل دولة، لأنه من المؤكد عند إجراء عملية التنسيق الضريبي هناك من الدول من تتأثر سلباً وتقل الحصيلة الضريبية نتيجة عدم تطور نظامها الضريبي لذا للحد من هذا التأثير السلبي الذي قد يطول بعض البلدان نتيجة للتنسيق الضريبي لأبد من العمل على اتباع الخطوات الآتية :

أولاً: بناء الثقة بين الأفراد والدولة

لكي يكون هناك تحصيل مثمر للضرائب يجب أن يثق المواطنون في حكوماتهم، على أنه سيجرب استخدام مواردهم التي اكتسبها بعرقهم وجهدهم استخداماً حكيماً، وأنهم في الأمد الطويل سينتفعون من مشروعات أنجزت باستخدام أموال دافعي الضرائب ويتطلب ذلك الشفافية فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي وبإمكان الحكومات أن تبدأ بتنفيذ ونشر استراتيجية متوسطة الأجل. للإيرادات حتى يتسنى إحاطة كل المواطنين علماً بكيفية استخدام ما يدفعون من ضرائب

(1) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي إبريل 2020

(2) فيتور غاسبار، ووايكي رافايل لام، ومهدي رئيسي، سياسات المالية العامة لاحتواء الأضرار الناجمة عن فيروس كوفيد-

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/15/blog-fm-fiscal-policies-to-contain-the-damage-from-covid-19?fbclid=IwAR2TmP7IX8f9BCZ6l3vVGSACExBc41yUd0eJfoyvLf_Wt8e9IB2i8o

وهو يتطلب أيضا دليلا على أن دافعي الضرائب سيالون عائدا أكبر مما يبذلون من مال. وفي البلدان التي تعاني نقصا كبيرا في الثقة، يمكن للحكومات تخصيص موارد جديدة لمشروعات مُعَيَّنة لها منافع ملموسة للمواطن العادي، فبناء مستشفى جديد أو إنشاء مدرسة جديدة قد يقطع شوطا طويلا نحو بناء الثقة. ومع ازدياد الثقة في قدرة بلد ما على تقديم خدمات عامة جيدة، يمكن للحكومات حينئذ الابتعاد عن ربط الإيرادات الضريبية الجديدة بمشروعات بعينها. ومن شأن تحسُّن الخدمات العامة أن يعزز ثقة المواطنين في الحكومة، ومن ثم يؤدي إلى تقليص التهرب الضريبي، وزيادة الإيرادات الضريبية، وهو ما يساعد في الحفاظ على مستوى الخدمات الحكومية، ويخلق دائرة حميدة من الثقة والخدمات الحكومية.

ثانيا: رقمنة الضرائب

حيث ساعد ذلك على زيادة مستوى التحصيل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية عبر التحول للنظم الإلكترونية للأفراد والامتثال حيث ساعد ذلك على تعزيز مستويات التحصيل وتوسيع القاعدة الضريبية، عبر التحول للنظم الإلكترونية للإقرار والامتثال الضريبي والتحصيل والفواتير الإلكترونية⁽¹⁾ ولقد أدت رقمنة الضرائب إلى زيادة نسبة 50% في القاعدة الضريبية في الهند في أقل من عام واحد مما ساعد على توليد المزيد من الإيرادات العامة⁽²⁾ كذلك تساعد رقمنة المالية العامة بوجهة عامة بشقيها الإيرادات والإنفاق، على زيادة مستويات تحصيل الضرائب غير المباشرة ففي هذا السياق تساعد تقنية البلوكشين على سبيل المثال، السلطات الضريبية على التحقق من امتثال الشركات لضريبة القيمة المضافة والتحصيل الآني لضريبة القيمة المضافة المفروضة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع مباشرة بما يمثل أحد أهم التحديات المرتبطة بهذا النوع من الضرائب غير المباشرة بما ساهم في زيادة الحصيلة الضريبية بما يصل إلى 20% في عدد من الدول⁽³⁾ وهناك الكثير من التجارب الناجحة في رقمنة الضرائب في الدول العربية يمكن أن يبن عليها لانتشارها في كل الدول العربية ومنها الأردن، والإمارات، ومصر، وتونس، والسعودية فإذا أخذنا تجربة الإمارات على سبيل المثال، تبنت وزارة المالية منظومة البرمجيات وبوابات الدفع الإلكتروني الرقمية بوسائط الاتصال المختلفة لتحصيل رسوم خدمات إيرادات الحكومة الاتحادية ببطاقات خاصة مسبقا للدفع للارتقاء بعمليات الخدمات العامة في إطار منظومة الدرهم الإلكتروني التي تم تدشينها عام 2001 ثم تميز الجيل الثاني لمنظومة الدرهم الإلكتروني الذي تم تشكيله بتكامله مع شبكات ووسائل الدفع العالمية لمنصات نظم مهياة لذلك تتسم بالمرونة حتى وصل التطوير إلى إمكانية تطبيق خدمات السداد على الإنترنت والهاتف المحمول والتحصيل الإلكتروني⁽⁴⁾ وفي مصر يأتي التحول نحو رقمنة المالية العامة في سياق استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 والبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي كما اتجهت الحكومة المصرية بداية من شهر يوليو 2018 إلى تحصيل الرسوم الضريبية والجمركية للمبالغ التي تزيد عن 5000 جنيه خلال الوسائل الإلكترونية عبر الدفع الإلكتروني والتحصيل التابع لوزارة المالية في هذا الإطار كما أنه منذ بداية 2019 أصبح الدفع الإلكتروني وإلزام جميع المواطنين بدفع رسوم جميع الخدمات التي تتجاوز 500 جنيه بأي من وسائل الدفع الإلكتروني كما صدر حديثا إتاحة خدمة سداد المستحقات الحكومية عن طريق استخدام التليفون المحمول استنادا

(1) د. هبة عبد المنعم: رقمنة المالية العامة، موجز سياسات العدد 2، إصدارات صندوق النقد العربي، إبريل 2019، ص

(2) Sanjeev Gupta et al., (2018). "Public Finance Digitization IMF, March",

(3) International Chamber of Commerce, (2018). "Three ways digitalization is shaping the future of taxation", July

(4) وزارة المالية الإماراتية 2019، دولة الإمارات العربية المتحدة

إلى الكتاب الدوري رقم 66 لسنة 2020 بتاريخ 2020/5/14 الصادرة من وزارة المالية⁽¹⁾، كما بدأ التقديم الإلزامي للممولين والمكلفين عند تقديم الإقرار الضريبي لكل من ضريبة القيمة المضافة وضرائب الدخل⁽²⁾ ولكن يجب على الدول العربية بذل جهود كبيرة في تعزيز الأمن السيبرالي من خلال حماية ومراقبة الأصول والبنى التحتية الحيوية والمعلومات الوطنية والشبكة المعلوماتية وذلك من أجل صد مخاطر الهجمات الإلكترونية السيبرالية لما تمثله من تأثير سلبي على الاقتصاد، فضلا عن ذلك لا بد من إتاحة سبل التعاون وتبادل المعلومات فيما بين مختلف الجهات المحلية والدولية في مجال الأمن السيبرالي⁽³⁾.

ثالثا: اتباع سياسية ضريبية تواكب التطور والتغير

إن الدول العربية بحاجة لخلق نوع من التوازن في هيكل الإيرادات الضريبية، ذلك بتوجيه السياسات الضريبية نحو تحسين من العدالة الضريبية تصاعديا لضرائب لتحقيق المزيد، ورفع مساهمة إيرادات الضرائب المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية. كذلك هناك حاجة لتوسيع المظلة الضريبية من خلال ترشيد الإعفاءات الضريبية ووضع رؤية لتحسين مناخ الأعمال وتخفيف العبء الضريبي من خلال مواءمة السياسة الضريبية للقدرات المالية للأعمال صغيرة الحجم التي تشكل قوام القطاع الإنتاجي، بعيد الإعفاءات التي ما يزال أثرها محدودا على تحفيز وجذب الاستثمار، أيضا هناك ضرورة لوضع رؤية لدمج القطاع غير الرسمي والاستفادة منه في تعزيز الطاقة الضريبية للاقتصادات العربية. كذلك هناك حاجة بأن تعمل الدول العربية على استيفاء المعايير العالمية والمشاركة بالأطر الضريبية العالمية مثل الإطار الشامل لمكافحة تآكل القواعد الضريبية ونقل الأرباح (BEPS) حتى تتقارب تآكل الأوعية الضريبية الوطنية، إن العدالة ما هي إلا جانب واحد من النظم الضريبية الحيدة. فالجهود الرامية إلى تحقيق العدالة الضريبية ينبغي أن تكون متسقة مع رؤية أوسع لدور المالية العامة للدولة⁽⁴⁾.

رابعا: مراعاة اعتبارات الكفاءة والمساواة والشفافية

هناك ضرورة للأخذ في الاعتبار -عند تصميم العبء الضريبي- عددا من العوامل المختلفة بالسياسات الضريبية منها:⁽⁵⁾

- 1- الكفاءة: يجب أن تتميز السياسات الضريبية بالكفاءة في التصميم بما يتماشى وطبيعة الأنشطة الاقتصادية المختلفة والقطاعات التي تمارس فيها هذه الأنشطة.
- 2- المساواة: تعد المساواة في توزيع العبء الضريبي بين المكلفين بدفع الضريبة أمرا مهما بحيث يشمل ذلك المساواة الأفقية من خلال فرض أعباء ضريبية متساوية حسب الدخل أو المساواة الرأسية من خلال زيادة الضرائب على الدخل العليا.

(1) وزارة المالية 2020 (جمهورية مصر العربية)

(2) وزارة المالية 2019 (جمهورية مصر العربية)

(3) د. علم الدين بانقا: مخاطر الهجمات الإلكترونية (السيبرالية) وآثارها الاقتصادية (دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، العدد 63، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سنة 2019، ص 26)

(4) جويل وماريو منصور وآخرون: العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد العربي، 2015، ص 12

(5) طارق إسماعيل: كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية، دراسة من صندوق النقد العربي، العدد 52، سنة 2019، ص 8

3-الشفافية: اتسام الأطر القانونية للضرائب بالشفافية والوضوح أمر على جانب كبير من الأهمية من شأنه أن يسهم في زيادة الإيرادات الضريبية ويساعد على زيادة الوعي الضريبي وبالتالي تشجيع المستثمرين وجذبهم⁽¹⁾.

خامسا :- إيجاد موارد جديدة للإيرادات

قد تكون الضرائب العقارية، ورسوم الإنتاج، وضرائب الكربون موردا مهما للإيرادات في البلدان منخفضة الدخل لأنها تنطبق على الأسر الأكثر ثراء. وقد تُعني أيضا عن إتيان سلوكيات غير مرغوب فيها مثل قيادة السيارات في مناطق مزدحمة بالفعل، والتدخين، وتناول أغذية غير صحية.

الفرع الثاني

على المستوى الإقليمي: تجربة دول مجلس التعاون الخليجي

يمكن الاستفادة من تجربة دول مجلس التعاون الخليجي بما أسفر عنه من ميلاد الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة وما تزال دول الخليج العربية في المراحل الأولى من تطبيق ضريبة القيمة المضافة، بعد اعتماد مجلس التعاون الخليجي لاتفاقية ضريبة القيمة المضافة الموحدة في عام 2016 التي وقعت عليها كل من الإمارات⁽²⁾، السعودية، قطر، سلطنة عمان، الكويت، البحرين. وتتكون الاتفاقية من 15 بابا و 78 مادة⁽³⁾ ولقد حدد معياد تنفيذها في عام 2018. فرضت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ضريبة القيمة المضافة في يناير/ كانون الثاني 2018، في حين بدأت البحرين تطبيق الضريبة في مطلع عام 2019، وتكتسب إصلاح المالية العامة في الدول العربية أهمية متزايدة في ظل تزايد الضغوط المالية الناتجة عن التحديات الاقتصادية الخارجية المتمثلة في تذبذب وانخفاض أسعار النفط، وتباطؤ النمو العالمي من جهة، وانعكاسات تنامي الإنفاق العام لتلبية حاجات الخدمات العامة المتزايدة⁽⁴⁾ فضلا عن الأزمة الحالية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا (ك2019) وما تبعه من آثار سلبية على الاقتصادي العربي، لذلك لا بد أن تركز الدول العربية جهودها الإصلاحية على تعزيز الموارد العامة لدعم وتنوع مصادرها من خلال استهداف النظم الضريبية مما يعزز العدالة الضريبية ويساعد على توليد إيرادات أكثر استقرارا في بيئة سريعة التغير، ومازالت الإيرادات الضريبية تشكل حجما ضئيلا، حيث تشكل 7% من الناتج المحلي الإجمالي ونحو ربع إجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية موازنة بنسبة تصل في المتوسط إلى نحو 5،22% من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الاقتصاديات الأوروبية الناشئة العربية في حين⁽⁵⁾ يعزى التدني في كفاءة التحصيل الضريبي بالنسبة للدول النفطية إلى طبيعة الخصائص البنوية والهيكلية لنظمها الضريبية، التي تميل إلى التركيز بشكل أكبر على الضرائب، وعلى التجارة الخارجية، وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع المصرفي، في حين لا تفرض هذه الدول ضرائب على عدد من الأوعية الضريبية

(1) د. قصائي إناس: التهرب الضريبي الدولي، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 26 جوان، 2018، ص 179

(2) وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة على 94 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي حتى الآن، مشار إليه لندبوشامة مصطفى، عامرة أسامه: واقع النظام الضريبي في الإمارات العربية المتحدة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 3 العدد2، 2018

(3) معهد الدراسات المصرفية، سلسلة إضاءات السلسلة رقم 11، العدد 1، سبتمبر 2018، ص 5

(4) طارق إسماعيل: كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية، دراسة من صندوق النقد العربي، العدد 52، سنة 2019، ص 7

(5) طارق إسماعيل: كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية، مرجع سابق، ص 7

مثل الدخل الشخصي وأرباح الشركات خارج نطاق القطاعين النفطي والمصرفي، نظرا لاعتمادها بشكل أكبر على إيرادات النفط والغاز كمصدر رئيس لتمويل موازنتها⁽¹⁾.

يهدد فيروس كورونا المستجد القطاع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، فقد أصاب تفشي الوباء بعض القطاعات الرئيسية في اقتصاديات هذه الدول، مثل النفط والسياحة والمقاولات والتجارة، بعطب شديد. ونظرا إلى تدني حجم الطلب العالمي على النفط، ستشهد عائدات النفط في الدول المنتجة للنفط هبوطاً حاداً فإلى جانب انخفاض الطلب العالمي على النفط، ستخف عائدات السياحة في دول الخليج⁽²⁾، وعلى الدول النفطية تنويع مصادر الدخل ولا تعتمد على النفط والغاز وحسب حتى تستعيد في دعم اقتصاداتها⁽³⁾ كل ذلك يعزى إلى ضرورة تعاون الدول العربية والتنسيق الضريبي فيما بينها، ويمكن أن تكون نقطة البداية هي دول مجلس التعاون العربي، إن ضيق حيز السياسة المالية والتحديات المالية يفرض على معظم الدول النامية النظر في كيفية توسيع القاعدة الضريبية، بما يؤدي إلى زيادة ملموسة في الإيرادات العامة، ويقلل من الاختلالات الضريبية والتشوهات التي تنشأ عنها⁽⁴⁾.

من المتوقع أن تواجه الدول العربية خلال عام 2020 تحديات ذات صلة بتداعيات فيروس كورونا على العام القادم نظرا لحجم الإنفاق الحكومي المتزايد للحد من انتشار فيروس كورونا على أوضاع المالية العامة⁽⁵⁾ من كل ما تناولناه سابقا يتضح لنا مما لا يدع مجالاً للشك، أن الدول العربية بحاجة ضرورية إلى التنسيق الضريبي حتى تستطيع أن تجد مورداً مالياً خصباً يساعدها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وخير تجربة يتم البدء بها والبناء عليها ليست تجربة الاتحاد الأوروبي، وإنما تجربة دول مجلس التعاون الخليجي فيما يخص الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، مع الأخذ في الاعتبار إدخال بعض التطورات التي تساعد على الاستمرار وتنمية الحصيلة المتوقعة منها وذلك من خلال طرحنا لبعض الأفكار والرؤى توصلنا إليها بعد دراسة التجارب السابقة لمن سبقنا في هذا السعي ومن هذه الأفكار والرؤى.

لابد من السعي نحو إنشاء مجلس أعلى للتنسيق الضريبي تكون له الصلاحية لتحديد القرارات الملزمة ومتابعة تحصيلها، لضمان عدم ارتباط خطوات التنسيق بطبيعة العلاقات السياسية وظروفها في تفعيل أو تبسيط التوجه نحو التنسيق.

- لابد لدول التعاون الخليجي من التوجه نحو إقرار الضرائب المباشرة والتمثلة في الضرائب على الدخل الشخصي إلى جوار الضرائب غير المباشرة والتمثلة في ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية وهي ضريبة تفرض على بعض السلع الضارة بهدف ترشيد استهلاك هذه السلع مثل الضريبة على منتجات التبغ والمشروبات الغازية، فلا خشية من فرض الضرائب على الدخل الشخصي من هروب المستثمر سواء الوطني أو الأجنبي طالما تميزت

(1) طارق إسماعيل: كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية، مرجع سابق، ص 30

(2) د إسماعيل نعمان تلجي: تداعيات جائحة كورونا المستجد في الخليج والتحديات والصعوبات، إصدارات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2020، ص 7

(3) د. بلقاسم العباس، دوشاح رزاق، الضرائب هبة الموارد الطبيعية، وعرض العمل في الدول العربية دروس مجلس التعاون، العدد 36، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سنة 2010، ص 28

(4) د. طارق إسماعيل: الضرائب على الخدمات والأدوات المالية في الدول العربية،

(5) دالويد أحمد طلحة: التداعيات الاقتصادية على كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي إبريل 2020، ص 22

الضريبة بالعدالة في فرضها، فالمستثمر في المقام الأول لا يعنيه سعر الضريبة ووعاءها المفروض بقدر ما يعنيه عدالتها وتبسيط إجراءاتها، فالواقع الحاليّ ما يفرض من ضرائب على الدخل الشخصي في دول مجلس التعاون العربي يقتصر على الشركات العاملة في مجال النفط والخدمات المصرفية، يمكن العمل تدريجياً والنظر إلى هذا باعتباره مرحلة مؤقتة يمكن أن تقدم دروساً مستفادة ليتم تطبيقها على الجميع مستقبلاً.

- لا بد من الوضع في عين الاعتبار أنه أثناء المرحلة الانتقالية للتنسيق الضريبي، قد تتعرض الإيرادات الضريبة لبعض الدول للانخفاض بسبب هذا التنسيق، لذلك لا بد من إنشاء صندوق تعويض تشكل موارده من مساهمات الدول الأعضاء الغرض منه هو تعويض الدول التي تتضرر من تنسيق تشريعاتها الضريبية.

الخاتمة

النتائج:

أولاً: إن الضرائب تلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ تفرض على دخول الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنوية جبراً وبصفة نهائية من أجل تمويل خزينة الدولة وتحقيق الرفاهية للمجتمع .

ثانياً: إن اعتماد الدول النفطية على الموارد النفطية مصدر تمويل وحيد يعرضها لأخطار اقتصادية تؤثر عليها وعلى الاقتصاد تأثيراً سلبياً .

ثالثاً: إن فرض الضريبة الانتقائية يساعد في تنشيط الحصيلة الضريبية ويهدف إلى ترشيد الاستهلاك على السلع الضارة مثل منتجات التبغ والمشروبات الغازية.

رابعاً: إن أكثر ما يساعد الدول العربية على التنسيق الضريبي هو توحيد أسعار الضريبة، أو على الأقل الاتفاق على الحد الأدنى لها.

خامساً: إن الدول العربية في حاجة ملحة إلى التنسيق الضريبي في ظل المتغيرات الحالية التي يمر بها العالم من تفشي فيروس كورونا، وتذبذب وانخفاض أسعار النفط.

التوصيات:

1- نوصي بإنشاء مجلس أعلى للتنسيق الضريبي تكون له الصلاحية لتحديد القرارات الملزمة ومتابعة تحصيلها، لضمان عدم ارتباط خطوات التنسيق بطبيعة العلاقات السياسية وظروفها في تفعيل أو تبسيط التوجه نحو التنسيق.

2- نوصي بإنشاء صندوق تعويض تشكل موارده من مساهمات الدول الأعضاء لغرض تعويض الدول التي تتضرر من تنسيق تشريعاتها الضريبية، حيث يترتب على التنسيق تعديلات في التشريعات الضريبية الداخلية للدول الأعضاء في التكتل، مما ينتج عنه زيادة في معدلات الضريبة في بعضها وتخفيض في معدلات الضريبة لدى بعض آخر.

3- ضرورة وجود رؤية وطنية شاملة للتحويل الرقمي وفق إطار تدريجي داعم لهذا التحول يضمن مشاركة كافة الأطراف المعنية حسب جدول زمني واضح يراعي توفير المتطلبات اللازمة والبنية الأساسية الداعمة لهذا التحول على مختلف الأصعدة.

- 4- استحداث ضرائب الممتلكات، وضرائب الثروة الأخرى مثل الضرائب على التركات والهبات (في الأجل الطويل، وضريبة المكوس على سلع كمالية معينة، (كالسيارات الفارهة، وخاصة في غياب ضريبة فعالة على الدخل الشخصي، وذلك بهدف تحسين تصاعدية الضريبة.
- 5- وضع خطط لتطبيق ضريبة الدخل الشخصي مستقبلاً: فرضية الدخل الشخصي ما تزال غير ملائمة من الناحية السياسية في العديد من البلدان المصدرة للنفط، خاصة إذا تم تطبيقها على المواطنين. ولكن ينبغي على البلدان وضع خطط طويلة الأجل لاستحداث ضريبة على الدخل الشخصي. وفي البلدان التي توجد فيها ضريبة على الدخل الشخصي ولكنها مطبقة فقط على الأجانب، يتعين النظر إلى هذا باعتباره مرحلة مؤقتة يمكن أن تقدم دروساً مستفادة لضريبة تطبق على الجميع.
- 6- ضرورة بذل جهود كبيرة في تعزيز الأمن السيبرالي عبر حماية ومراقبة الأصول والبنى التحتية الحيوية والمعلومات الوطنية والشبكة المعلوماتية، وذلك من أجل صد مخاطر الهجمات الإلكترونية السيبرالية لما تمثله من تأثير سلبي على الاقتصاد، فضلاً عن ذلك لا بد من إتاحة سبل التعاون وتبادل المعلومات فيما بين مختلف الجهات المحلية والدولية في مجال الأمن السيبرالي.

المصادر والمراجع

اولا :الكتب

- ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، بيروت، طبعة 1، ج، 1997
- جلال الشافعي، مبادئ المحاسبة الضريبية، دار الجامعية، 2006الإسكندرية
- د خالد شحاته الطيب وآخرون أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية -عمان 2005
- زين العابدين نصر: مبادئ علم المالية، جامعة عين شمس طبعة، 2002/2001
- فريد النجار، :الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000
- د مجدي محمد على: الموسوعة في جرائم التهرب الضريبي، مكتبةشادي، الطبعة الأولى، 1996
- د. يونس أحمد البطريق :السياسات الدولية في المالية العامة، دار الجامعة الحديثة، الإسكندرية، مصر، ط2، 2002

ثانيا :الرسائل العلمية

- العاقر جمال الدين :التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة قسطنطينية، الجزائر، سنة 2009، 2008

ثالثا:الأبحاث والمؤتمرات

- د. أحمد ماجد :هيكل النظام الضريبي وضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، الإمارات، الربع الثاني لسنة 2017
 - د.إسماعيل نعمان تلجي :تداعيات جائحة كورونا المستجد في الخليج التحديات والصعوبات، إصدارات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2020
 - د. بوشامة مصطفى، عمامرة أسامه :واقع النظام الضريبي في الإمارات العربية المتحدة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 3 العدد2، 2018
 - د. رمضان صديق :نظرية التنسيق الضريبي ومدى إمكانية تطبيقها في واقع النظم الضريبية العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية مجلد 05، العدد:01، الكويت ديسمبر 2002
 - د.عزوز على: آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد، 8، سنة 2012
 - د. قصائي إلياس :التهرب الضريبي الدولي، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 26 جوان، 2018
 - د. محمد عباس محرز،التجانس الضريبي الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغاربية العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبه بن بو علي، الشلف، العدد 2، ماي، 2005
 - معهد الدراسات المصرفية، سلسلة إضاءات السلسلة رقم 11، العدد 1، سبتمبر 2018
- إصدارات صندوق النقد الدولي
- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي إبريل 2020

إصدارات صندوق النقد العربي

- الوليد أحمد بن طلحة:التداعيات الاقتصادية على كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي إبرایل 2020
 - جويل وماريو منصور وآخرون :العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد العربي، 2015
 - د. طارق إسماعيل :الضرائب على الخدمات والأدوات الماليةفي الدول العربية، 2020
 - د. طارق إسماعيل :كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية، دراسة من صندوق النقد العربي، العدد 52، سنة 2019
 - د.هبة عبد المنعم :رقمنة المالية العامة، موجز سياسات العدد 2، إصدارات صندوق النقد العربي، إبرایل 2019
- إصدارات المعهد العربي للتخطيط الكويت:

- د. علم الدين بانقا :مخاطر الهجمات الإلكترونية (السيبرالية) وآثارها الاقتصادية (دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي،العدد 63، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سنة 2019
- د. بلقاسم العباس، دوشاح رزاق، الضرائب هبة الموارد الطبيعية، وعرض العمل في الدول العربية دروس مجلس التعاون، العدد 36، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سنة 2010

المراجع الأجنبية

اللغة الفرنسية

- L.-Phillipe, Le droit financier, 3^{ème} éd., Cujas, p.320Editeur : **Cujas**; 6^e édition; Parution : 01/2000 *Beltrame, La fiscalité en France. 6^{ème} éd., Hachette* 1998.
- P. Beltame, La fiscalité en France. 6^{ème} éd., Hachette, 1998,(P.-M. Gaudemet, Précis des finances publics, 2^e Tome, Montchrestien,1970,
- Michael. P, The Economic of Tax Policy, Oxford University Press,London, 1996.

اللغة الإنجليزية

- ,”Sanjeev Gupta et al., (2018). “Public Finance Digitization IMF, March
- International Chamber of Commerce, (2018) “Three waysdigitalization is shaping the future of taxation ", July

مواقع الإنترنت

- فينتور غاسبار، ووايكي رافاييل لام، ومهدي رئيسي، سياسات المالية العامة لاحتواء الأضرار الناجمة عن فيروس كوفيد-19
- https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/15/blog-fm-fiscal-policies-to-contain-the-damage-from-covid-19?fbclid=IwAR2TmP7IX8f9BCZ6l3vVGSACExBc41yUd0eJfoyvLf_Wt8e9IB2i8o
- كتبها: 15 أبريل 2020
- د. محمدخيري العكام، التنسيق الضريبي العربي، الموسوعة العربية موقع الإنترنت -arab-<http://arab-ency.com.sy/law/detail/164893>